

أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم خلال الفترة (1973 - 2017) دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية

د. نسيم حسن أبو جامع*

مستخلص

تهدف الدراسة الي التعرف على أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم في بريطانيا خلال الفترة (1973-2017)، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحديد تأثير المكونات المختلفة للسياسة الاقتصادية والنقدية المطبقة في بريطانيا على معدلات التضخم الاقتصادي، حيث تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية وتطبيق تقنية الانحدار المتعدد للوصول الى الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على التضخم الاقتصادي، وقام الباحث باختيار متغيرات السياسة الاقتصادية ب (الانفاق الوطني، معدلات الفائدة، أسعار الصرف، حجم المعروض النقدي، الإيرادات الضريبية، ميزان المدفوعات) على معدلات التضخم، وتوصلت الدراسة وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لكل من معدل الفائدة وصرف الجنيه الإسترليني والإيرادات الضريبية والتضخم الاقتصادي على معدلات التضخم في بريطانيا، وتوصي الدراسة الى ضرورة العمل على حفز الإنتاجية داخل الاقتصاد البريطاني تلافيا للتوقعات المرتبطة بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير بعد قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي وذلك عبر انتهاز سياسة مالية توسعية بالتوازي مع تبني سياسة نقدية توسعية، مع ضرورة الحذر عند استخدام الأدوات المرتبطة بالسياسة النقدية حتى تبقى معدلات التضخم في الحدود المسموح بها، وضرورة العمل على تعظيم الإيرادات الضريبية التي من المتوقع ان تشهد تراجعاً بعد قرار خروجها من الاتحاد الأوروبي وذلك عبر تقديم تسهيلات مصرفية وتوسيع قاعدة الانفاق الحكومي اللازمة لتسهيل عمل المشاريع الاستثمارية القائمة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، التضخم، معدل الفائدة.

مقدمة

تعتبر السياسات الاقتصادية أحد اهم الأركان التي تشكل التوجه العام للدولة للتحكم في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الهامة بهدف تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي، حيث تلجا الدولة الى الاعتماد على السياسات المالية والنقدية لتنفيذ توجهاتها الاقتصادية نظرا لما تؤديه

* أستاذ الاقتصاد المشارك، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين.

هذه السياسات من فاعلية في التحكم بالمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في حالي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة، ويعتبر الانفاق الحكومي والضرائب احد اهم أدوات السياسة المالية التي تلجا اليها الدولة للحد من المعضلات الاقتصادية المتنوعة وخصوصا مشكلة البطالة وحفز معدلات التشغيل، فتلجا الدولة أحيانا الى اتباع السياسة المالية التوسعية التي تعمل على تطبيقها بزيادة معدلات الانفاق الحكومي وتشجيع الاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية بغية تشجيع الاستثمار داخل الدولة، الا ان تنفيذ هذه السياسات مرتبط بمجموعة من المتغيرات الأخرى التي تأخذها الدولة بعين الاعتبار عند إقرارها لسياساتها المالية وخصوصا معدلات التضخم السائد في الدولة، فتلجا بالتوازي مع تطبيق سياساتها المالية الى استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في بعض المتغيرات الاقتصادية، ولعل من اهم هذه الأدوات عرض النقد وأسعار الفائدة، اذ يسهم البنك المركزي بقيادة هذه السياسة باعتباره السلطة النقدية العليا في الدولة، فيلجا في بعض الأحيان الى امتصاص عرض النقد وتخفيضه من خلال رفع معدلات الفوائد البنكية على الإقراض وذلك بهدف تخفيض المعروض النقدي داخل الدولة للحد من الارتفاع العام في الأسعار الذي يعكسه مؤشر التضخم ويسهم بشكل سلبي على معدلات رفاة الافراد ومستوى المعيشة السائد داخل الدولة، ومن جانب اخر قد يلجا البنك المركزي الى تخفيض هذه المعدلات بغية زيادة المعروض النقدي وإتاحة الفرصة للأفراد والمستثمرين من الاقتراض بهدف توسيع قاعدة الاستثمارات التي تفضي الى خفض معدلات البطالة داخل الدولة، ومن هنا فان التوجه لتنفيذ السياسة المالية والنقدية بأدواتها المتنوعة ينبغي ان يبنى على قاعدة التوازن في تطبيق هذه السياسات بحيث يتم إيجاد حالة من التكامل في نتائج التطبيق الفعلي وافرازاته على الوقائع الاقتصادية داخل الدولة، وقد عمدت بريطانيا الى استخدام السياسات الاقتصادية لتنفيذ توجهاتها المالية والنقدية وخصوصا بعد قرار خروجها من الاتحاد الأوروبي، حيث عملت على خفض معدلات الفوائد البنكية مع اتباع سياسة مالية توسعية بغية الحفاظ على مستويات مرتفعة من الاستثمار وتحقيق الرفاه الاقتصادي للسكان، وتأتي هذه الدراسة لبيان اثر هذه السياسات على معدلات التضخم السائدة في بريطانيا وتحليل النتائج المترتبة على اتباع هذه السياسات بغية وضع تصور ومقترحات للحد من الاثار السلبية التي قد تنتج عن اتباع هذه السياسات في المملكة المتحدة.

أولاً: مشكلة الدراسة

يعاني الاقتصاد البريطاني من أزمة اقتصادية مثل بقية دول العالم إذ توصف هذه الأزمة بانها لا مثيل لها حيث رافق تلك الأزمة حالة من التقشف الاقتصادي في بريطانيا، تم على أثرها تخفيض الكثير من الميزانيات المخصصة للعديد من الأنشطة مثل الفنون وغيرها (Massipe,2011,p62) لذا تشير التقارير الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ان معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي في بريطانيا 1.5%، وهو المعدل الأبطأ بين الدول الصناعية السبع الغنية، وهي كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة، وحسب تقرير المنظمة فقد هبطت بريطانيا من ثاني أعلى موقع في نمو المجموعة عام 2016، إلى آخر الترتيب، إذ كان معدل الإنتاجية البريطاني ينمو بنسبة 2% سنوياً، لكن هذا المعدل قد انخفض إلى 1.6% وهو ما يهدد نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وهو ما من شأنه ان يؤثر على الإيرادات الضريبية الحكومية، وتواجه بريطانيا أزمة غير مسبوقة على مستوى الانفاق الحكومي إذ ستحتاج لاقتراض 90 مليار إسترليني لتلبية حجم الإنفاق في الميزانية إذ تواجه بريطانيا قضية تسوية فاتورة بريكت (الخروج من الاتحاد الأوروبي)، حيث يطالب الاتحاد الأوروبي بمبلغ 60 مليار إسترليني، فيما تعرض بريطانيا مبلغاً أقل يبلغ 40 مليار إسترليني، وهو ما يرفضه الاتحاد، وفي ظل توجهات الحكومة البريطانية للتوسع في الإنفاق وخصوصاً على قطاع الإسكان ومع اشتداد حاجة الحكومة البريطانية لمزيد من الأموال لتسوية فاتورة بريكت للخروج من الاتحاد الأوروبي (العربي الجديد، 2017، <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/11/23>) فإن التنبؤات تشير إلى ان اقتصاد المملكة المتحدة سينكمش بنسبة 0.2% في عام 2019، يصاحبه انخفاض لقيمة الجنيه الإسترليني إلى 1.12 دولار مقابل الدولار، مقارنة بـ 1.26 دولار حالياً، وستستمر هذه الحالة من الانكماش الاقتصادي في بريطانيا لتصل إلى 2.1% بحلول نهاية عام 2020 في حالة الاتفاق على صفقة بين الطرفين، كما وتشير التوقعات إلى استمرار معدلات الانكماش الاقتصادي لتصل إلى ما بنسبة 7.7% بعد 15 عاماً من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل غير منظم مقارنة بما لو تمسكت بترتيبات التجارة الحالية، كما وتشير التقديرات إلى انخفاض حصيلة الإيرادات بقيمة 36 مليار إسترليني والاستمرار في حالة الانخفاض في معدلات النمو في الناتج المحلي لتصل إلى 6.6% بحلول العام 2030 (ذكر الله، 2016، ص3)

وفي ظل التراجع في قيمة الجنيه الإسترليني سوف الذي تشهده المملكة المتحدة فقد اخذت

معدلات التضخم بالارتفاع عن المستوى المستهدف والبالغ 2% ليصل 2.6% وهو الامر الذي سيدفع الحكومة البريطانية الى انتهاج سياسة مالية تقشفية، الا ان هذه السياسة قد تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف، وبالتالي ما بين التوجهات الراهنة للحكومة البريطانية باتباع سياسة مالية توسعية تهدف الى زيادة الانفاق الحكومي على قطاعات معينة وخصوصا قطاع الإسكان وما بين الارتفاع القائم والمحتمل لمعدلات التضخم الاقتصادي وخشية الحكومة من اتباع سياسة نقدية تقشفية بغية السيطرة على هذه المعدلات واعادتها لمعدل التضخم المستهدف تكمن المشكلة الرئيسية في كيفية احداث التوازن ما بين السياستين بما لا يضر بمعدلات النمو الاقتصادي من ناحية وبالخدمات المقدمة للمواطن البريطاني من جهة اخرى، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر للسياسات الاقتصادية المتبعة في بريطانيا على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية متمثلة في:

- هل يوجد أثر لإجمالي الانفاق الوطني على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا؟
- هل يوجد أثر لمعدلات الفائدة على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا؟
- ما هو أثر أسعار الصرف على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا؟
- ما أثر المعروض النقدي بمعناه الواسع على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا؟
- هل يوجد أثر للإيرادات الضريبية على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا؟
- ما أثر ميزان المدفوعات على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا؟

ثانياً: أهداف الدراسة

تتمثل الاهداف الرئيسية للدراسة في التالي:

1. التعرف على أثر تطور حجم الانفاق الوطني على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا.
2. بيان أثر التطور في معدلات الفائدة على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا.
3. اظهار أثر التغيرات في أسعار الصرف على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا.
4. التعرف على أثر المعروض النقدي بمعناه الواسع على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا.
5. تحديد أثر التطور في حجم الإيرادات الضريبية على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا.

بريطانيا.

6. بيان أثر ميزان المدفوعات على معدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا.

7. تقديم مجموعة من التوصيات للمهتمين وصناع القرار بشأن اهم المتغيرات المؤثرة في اقتصاد المملكة المتحدة.

ثالثا: أهمية الدراسة:

- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النوعية التي تحاول تشخيص أثر السياسات الاقتصادية المتبعة في بريطانيا على معدلات النمو الاقتصادي وذلك لمجموعة من الاعتبارات التي تشمل:
- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تبحث في أثر السياسات الاقتصادية على معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية على حد علم الباحث.
 - تلافي النقص في الأبحاث السابقة التي ركزت على دراسة بعض الجوانب المرتبطة بالسياسات الاقتصادية في بريطانيا دون دراسة الأثر الكلي لهذه السياسات بشكل متلائم، إذ ركزت بعض هذه الدراسات على بيان أثر أسعار الفائدة على معدلات التضخم وأخرى ركزت على دراسة واقع الانفاق الحكومي دون ربط مكونات السياسة الاقتصادية المتمثلة بالسياسة المالية والنقدية وإظهار أثرها الكلي على التضخم الاقتصادي في بريطانيا.
 - تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها تشكل مرجعا للباحثين والمهتمين وصناع القرار، حيث تقدم هذه الدراسة تشخيصا دقيقا لأثر التطورات الحادثة في السياسات الاقتصادية في بريطانيا على معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يمكن ان يترتب عليه إعادة النظر في طبيعة التوجهات الاقتصادية في بريطانيا والمرتبطة بمكونات هذه السياسة وطرق ادارتها من قبل الدولة.

رابعا: فرضيات الدراسة

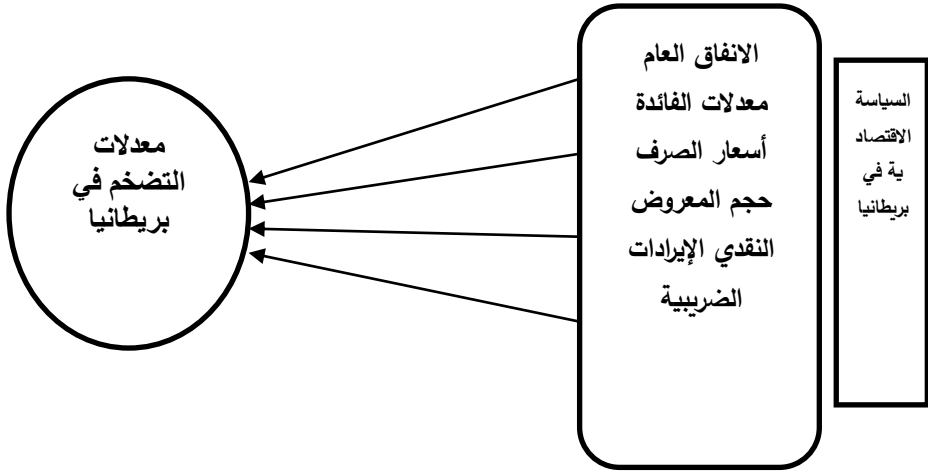
1. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطور اجمالي الانفاق العام ومعدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا.
2. يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ بين تغيرات معدلات الفائدة ومعدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا.
3. يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ بين التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا.
4. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطور حجم المعروض

- النقدي بمعناه الواسع ومعدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا.
5. أثر ذو سلبى دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) بين التطور في حجم الإيرادات الضريبية ومعدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا.
6. يوجد أثر سلبى ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) بين ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم الاقتصادي في بريطانيا.

خامساً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وفي هذه الدراسة تم استخدام هذا المنهج لتحديد تأثير المكونات المختلفة للسياسة الاقتصادية المالية والنقدية المطبقة في المملكة المتحدة على معدلات التضخم الاقتصادي خلال الفترة (1973-2017) بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية وبتطبيق تقنية الانحدار المتعدد للوصول الى الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على معدلات التضخم الاقتصادي.

مخطط البحث الافتراضي ومتغيرات الدراسة:



مصدر: من اعداد الباحث

سادساً: حدود البحث

- الحد المكاني

يشمل الإطار المكاني للدراسة المملكة المتحدة (بريطانيا)، حيث سيتم تطبيق الدراسة على في إطار النطاق الجغرافي البريطاني.

- الحد الزمني

ويشمل الحد الزمني للدراسة الفترة الممتدة من العام 1973 حتى العام 2017. الإطار النظري والدراسات السابقة السياسات الاقتصادية

تلجأ الدولة عند حدوث اختلالات في الاقتصاد الوطني إلى الحد من تأثيرات تلك الاختلالات وتخفيض حدتها التي قد تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي للدولة، وتعتبر السياسات الاقتصادية إحدى سبل مواجهة تلك الاختلالات الحادثة -التضخم، البطالة، عجز ميزان المدفوعات-، في الاقتصاد، وعليه يمكن تعريف السياسات الاقتصادية بأنها جميع القرارات التي تتخذها السلطات الحاكمة بهدف توجيه الاختلال الاقتصادي إلى نحو مرغوب فيه. (منصور، ص10، 2015م)

وقد لجأت المملكة المتحدة في مراحل عدة للخروج من أزمات الاقتصاد وحالات الركود إلى اتباع السياسات الاقتصادية للحد من ظاهرة الركود الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة وأيضاً لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وقد اعتمدت المملكة المتحدة على أدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في:

أ. السياسة النقدية.

ب. السياسة المالية.

ولتوضيح طبيعة أدوات السياسات الاقتصادية التي تعتمدها المملكة المتحدة البريطانية، سوف يتم التطرق إلى تفاصيلها بشكل أعمق والوقوف على بعض أساليبها المتبعة. أولاً: السياسة النقدية.

تمثل السياسة النقدية إحدى أهم أدوات السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدول، حيث تعرف بأنها مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطة النقدية في الدولة متمثلة بالبنك المركزي من أجل السيطرة على التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (جبار، ص3، 2013م)

أ. أدوات السياسة النقدية:

يمكن للسلطة النقدية التدخل في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال أدوات السياسة النقدية، ومن هذه الأدوات التي يعتمد عليها البنك المركزي للدولة ما يلي (منصور، ص24، 2015م):

1. سياسة سعر إعادة الخصم.
2. نسبة الاحتياطي القانوني.
3. سياسة السوق المفتوحة.
4. سياسة تأطير القروض.
5. تنظيم القروض الاستهلاكية.
6. سياسة سعر الفائدة.
7. الإقناع الأدبي.

ب. اتجاهات السياسة النقدية.

تنقسم اتجاهات السياسة النقدية إلى قسمين رئيسيين، هما الاتجاه التوسعي، والاتجاه الانكماشية، ويمكن تلخيص الاتجاهات كما يلي:

جدول (1): اتجاهات السياسة النقدية

انكماشية	توسعية
<ul style="list-style-type: none"> • تقليص حجم النقود المتوفرة في السوق من خلال رفع أسعار الفوائد. • تعقيم السيولة من خلال زيادة احتياط البنوك المركزية من الكتلة النقدية. • معدلات تضخم منخفضة جداً، ذات كلفة مرتفعة على الخزينة العامة. • اقتصار دور الدولة على التحكم بسوق المال. 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة. • تستعمل بطريقة معاكسة للدورات الاقتصادية. • إمكانية التدخل لتحفيز الاقتصاد ودعم زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة. • معدلات تضخم غير مثبتة بطريقة مفتعلة. • دور أكبر للدولة في العملية الاقتصادية.

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2014، "السياسات الاقتصادية: مقارنة عمالية"، ص13.

ثانياً: السياسة المالية.

إن للسياسة المالية أهمية لا تقل شأنًا عن السياسة النقدية، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً

بالمعطيات ليومية في حياة الأفراد وذلك من خلال ادواتها المتنوعة، كما وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من الأساليب والقواعد والإجراءات والتي تتخذها الدولة للسيطرة على النشاط المالي بالشكل الأمثل والذي يمكنها من تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، والتي يمكن أن تتلخص في الاستقرار الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد. (منصور، ص 19، 2015م)

أ. أدوات السياسة المالية.

يمكن تقسم أدوات السياسة المالية إلى قسمين رئيسين (سيف الدين، ص 9، 2015م):

1. السياسات الضريبية ويتفرع عنها: الضرائب المباشرة، الضرائب الغير مباشرة.

2. السياسات الإنفاقية وتتمثل في: الانفاق الحكومي، ونفقات سداد الديون.

ب. اتجاهات السياسة المالية.

يتفرع عن السياسة المالية اتجاهين الأول يمثل الاتجاه التوسعي، في حين يمثل الاتجاه

الثاني الاتجاه الانكماشى والذي يمكن تلخيصهما في الجدول التالي أدناه.

جدول (2): اتجاهات السياسة المالية

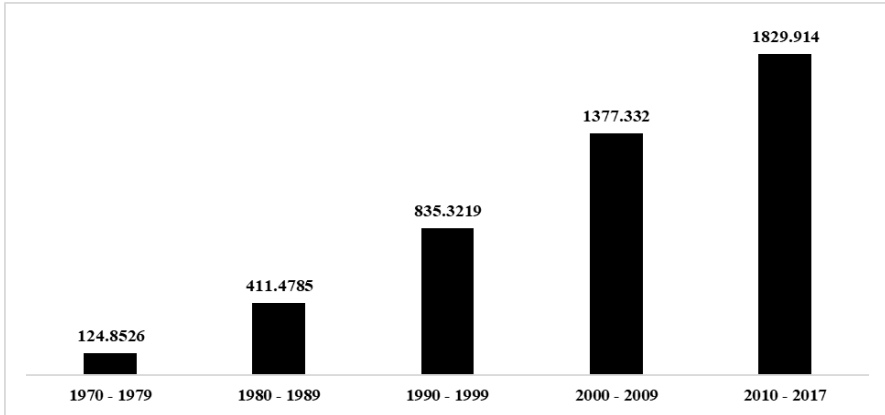
انكماشية	توسعية
<ul style="list-style-type: none"> • خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب. • خفض العجز في الموازنة العامة. • تقليص الإنفاق المخصص للتقديرات الاجتماعية. • تحييد الدولة عن تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة القدرات الإنتاجية (فرص عمل أقل). 	<ul style="list-style-type: none"> • زياد الإنفاق العام. • ارتفاع نسب الاستثمار في القطاعات الاقتصادية (فرص عمل أكثر). • زيادة حصة القطاعات الاقتصادية المنتجة من إجمالي الإنفاق العام للدولة. • اعتماد سياسة متحركة لإدارة العجز في الموازنة من خلال استراتيجية كلية للاقتصاد.

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2014، "السياسات الاقتصادية: مقارنة عمالية"، ص16.

واقع السياسة الاقتصادية في بريطانيا

في إطار سعي بريطانيا لتعزيز مكانتها الاقتصادية كأحد أهم الدول الكبرى على المستوى العالمي والمصنفة وفقاً للمنظمة الاقتصادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، فقد اتجهت بريطانيا إلى اتباع سياسة مالية توسعية بالاعتماد على التخفيض المستمر لأسعار الفوائد البنكية بغية دفع معدلات الاستثمار المحلي لذا وبتتبع أسعار الفوائد البنكية الحقيقية فقد انخفضت متوسطات

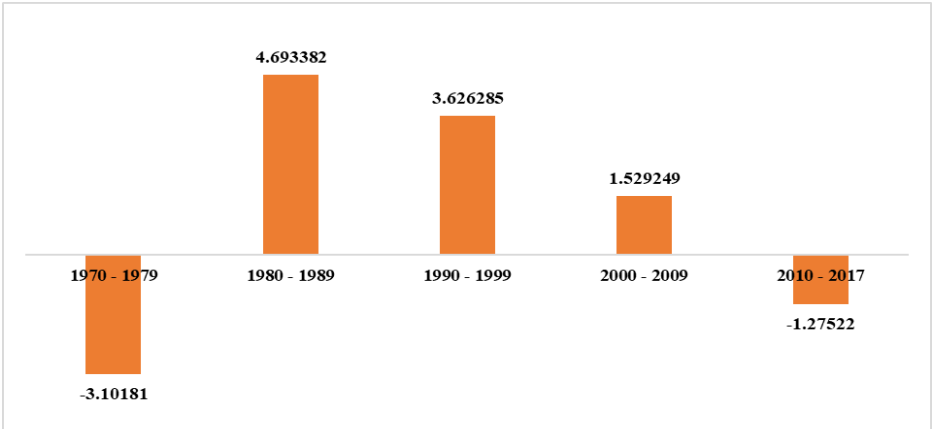
أسعار الفوائد البنكية الحقيقية منذ حقبة الثمانينات من 4.69% الى 1.72% في الفترة ما بين 2010 الى 2017، وفي ذات الاتجاه فقد لجأت بريطانيا الى اتباع سياسة مالية توسعية من حيث الانفاق الحكومي، حيث لجأت الى سياسة التوسع النسبي في معدلات الانفاق التي بلغت قيمها في حقبة السبعينات 124.8526 مليار جنيه إسترليني الى ما قيمته 1829.914 مليار جنيه إسترليني في الفترة 2010 حتى 2017، هذا الاتجاه نحو السياسة المالية التوسعية اخذ بالتنامي بعد انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي فان التوجه الراهن للملكة المتحدة يتجه نحو اتباع سياسة مالية توسعية بغية ضمان الاستقرار الاقتصادي وتقديم الخدمات الرئيسية للمواطن البريطاني وتلافيا لآثار السلبية الناتجة عن هذا الانسحاب، والرسم البياني التالي يوضح التطور في حجم الانفاق الوطني العام في المملكة المتحدة.



شكل (1): تطور حجم الانفاق الوطني في بريطانيا خلال الفترة 1973-2017.

اما فيما يتعلق بالسياسة النقدية في بريطانيا فقد حدد بنك انكلترا معدل تضخم مستهدف لمدى (1-4%) رسمياً مع هدف (1-2.5%) بحلول العام 1997، اذ تم تبني سياسة استهداف التضخم في تشرين الأول 1992 وخلال هذه المدة لم يعطى البنك المركزي للمملكة المتحدة استقلاله بالكامل، لكن في مارس من العام 1992 تم تبني سياسة استهداف التضخم والتي اقترنت بإعطاء الاستقلالية لبنك انكلترا، اذ استطاعت بريطانيا تخفيض معدلات التضخم الى 2.5% في العام 1997، وفي هذا الاطار فقد لجأت بريطانيا الى تخفيض معدلات الفائدة بشكل تدريجي من قبل هيئة السياسة النقدية (MPC)، وتعتبر تجربة بريطانيا من التجارب الناجحة التي كشفت عن العديد من الايجابيات لسياسة استهداف التضخم وعدت

تجربة مشجعة للأسواق الناشئة، وسبب ذلك يعود لنجاح هذه الدولة في إبقاء التضخم ضمن المدى المستهدف وبالتالي تحسنت مصداقيتهم وتمكنوا من احتواء توقعات التضخم، كل هذا خفض الحاجة لاتباع سياسات انكماشية وقلل من احتمال عدم تحقيق المعدلات المستهدفة، الا ان تبني سياسة استهداف التضخم كانت لها آثار سلبية على النشاط الاقتصادي (الموسوي ونجم الدين وحسين، 2015، ص36)، والشكل البياني التالي يوضح متوسطات أسعار الفوائد الحقيقية خلال الحقب الزمنية المتنوعة في بريطانيا.



شكل بياني (2): يوضح تطور متوسط أسعار الفوائد الحقيقية في المملكة المتحدة من العام 1973-2017 من الشكل (2) يتضح ان المملكة المتحدة قد عملت على تخفيض أسعار الفوائد الحقيقية البنكية بغية تشجيع الاستثمار والتوظيف داخل المملكة، اذ ان البعد المؤسسي للسياسة النقدية لبنك إنجلترا (BoE) والدور الذي تضطلع به وزارة الخزانة البريطانية في هذا الإطار يستندان بقوة إلى الإجماع الجديد في الاقتصاد الكلي الذي يعتمد عليه أيضاً في سياسة استهداف التضخم بشكل قوي، اذ انه وبالرغم من اتباع هذه السياسة فقد نجحت هذه الاستراتيجية في الحفاظ على معدلات التضخم في المملكة المتحدة ضمن الأهداف التي حددتها وزارة الخزانة بالإضافة الى دعم بنك إنجلترا السياسة الاقتصادية للحكومة، والتي تشمل النمو والتوظيف، وبالتالي، يعتقد أن استقرار الأسعار هو شرط مسبق للنمو العالي والعمالة (Angeriz & Arestis, 2010).

الدراسة القياسية (التطبيقية)

مقدمة:

يتناول الباحث في هذا الفصل الجانب التطبيقي والقياسي للدراسة، وذلك عن طريق استعراض المنهجية القياسية المتبعة، كتحديد متغيرات وبيانات الدراسة وذكر مصادرها، والتعريف بمتغيرات الدراسة اقتصادياً، ومن ثم صياغة نموذج قياسي ملائم لدراسة أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم، وذلك من خلال قياس تأثير المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (اجمالي الانفاق العام" من اجمالي الناتج المحلي"، معدل الفائدة، سعر الصرف، المعروض النقدي بمعناه الواسع "% من اجمالي الناتج المحلي"، الإيرادات الضريبية) على المتغير التابع المتمثل (معدل التضخم).

وذلك خلال الفترة الزمنية الواقعة بين (1973 - 2017) م، وكما ويستعرض الباحث التفاصيل وأهم الأساليب الإحصائية والقياسية والوصفية والاستدلالية والتشخيصية التي تم الاعتماد عليها في استخلاص نتائج التحليل القياسي وبناء نموذج الدراسة الأكثر ملائمة لمتغيرات الدراسة.

بيانات الدراسة:

تتمثل بيانات الدراسة بالبيانات الكمية التي تصف متغيرات الدراسة المتغير المستقل والمتغير التابع خلال فترة زمنية تتراوح بين (1973-2017) على شكل بيانات سنوية، وبذلك يتوفر للباحث 44 مشاهدة من البيانات الخام حول المتغيرات مستقلة (اجمالي الانفاق الوطني" من اجمالي الناتج المحلي"، معدل الفائدة، سعر الصرف، المعروض النقدي بمعناه الواسع "% من اجمالي الناتج المحلي"، الإيرادات الضريبية) ومتغير تابع (معدل التضخم). وتم الحصول على بيانات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية السابق ذكرها والتي سيأتي شرحها بالتفصيل، من المصادر الرسمية التي تمثلت في البنك الدولي.

نموذج الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية لقياس أثر السياسات الاقتصادية على معدل التضخم، باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، وذلك من خلال دراسة تأثير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ومعرفة تأثير المتغيرات المستقلة ومدى تسببه في المتغير التابع، تم بناء نماذج رياضية لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة والمتمثلة في مستقلة (اجمالي الانفاق الوطني" من اجمالي الناتج المحلي"، معدل الفائدة، سعر الصرف، المعروض النقدي بمعناه الواسع "% من اجمالي الناتج

المحلي"، الإيرادات الضريبية) ومتغير تابع (معدل التضخم)، وعليه تصاغ دالة النموذج على النحو الآتي:

ويمكن صياغة نموذج الدراسة بالمعادلة التالية:

$$Y_{ti} = \alpha_0 + b_1 X1_{ti} + b_2 X2_{ti} + b_3 X3_{ti} + b_4 X4_{ti} + b_5 X5_{ti} + e_t$$

معدل التضخم	Y
اجمالي الانفاق العام (من اجمالي الناتج المحلي)	X1
معدل الفائدة (%)	X2
سعر الصرف (العملة المحلية مقابل الدولار)	X3
المعرض النقدي بمعناه الواسع (% من اجمالي الناتج المحلي)	X4
الإيرادات الضريبية (بالأسعار الجارية)	X5

التعريفات الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

1. التضخم: يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.
2. اجمالي الانفاق الوطني: هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) وإجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً).
3. معدل الفائدة: هو معدل فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي.
4. سعر الصرف: يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).
5. اجمالي المعرض النقدي بمعناه الواسع (% من اجمالي الناتج المحلي): المعرض النقدي بمعناه الواسع (الإحصاءات المالية الدولية) هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية.

6. الإيرادات الضريبية: تشير إيرادات الضرائب إلى التحويلات القسرية إلى الحكومة المركزية للأغراض العامة. وتُستثنى من ذلك تحويلات قسرية معينة مثل الغرامات والجزاءات ومعظم اشتراكات الضمان الاجتماعي. وتُعامل الأموال المرودة وتصحيحات إيرادات الضرائب التي تم تحصيلها بطريق الخطأ على أنها إيراد سلبي.

(صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات، 2018)

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لقد اعتمد الباحث على مجموعة متنوعة من الأدوات الإحصائية بغرض وصف متغيرات الدراسة والعلاقات المتنوعة المتداخلة فيما بينها، حيث اعتمد الباحث على إجراء الوصف الإحصائي لهذه المتغيرات استناداً إلى أساليب القياس الإحصائي لهذه المتغيرات والتي شملت الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعاملات الارتباط والقيم الصغرى والعظمى لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع الاستعانة بالرسومات البيانية لتوضيح التحركات والتقلبات الزمنية التي تعرضت لها متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، كما تم استخدام أساليب التحليل القياسي بهدف قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وإجراء ذلك تم الاستعانة ببرامج التحليل القياسي (Eviews) للقياس والتقدير، وبرنامج ميكروسوفت (Excel) لإجراء الرسومات البيانية، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

1. الانحدار المتعدد (Multiple Regression): يوضح الانحدار المتعدد العلاقة الدالية بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات التفسيرية (أكثر من واحد)، وتفسر هذه العلاقة الدالية على أنها علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث تعني العلاقة الدالية السببية أن التغير في المتغيرات المستقلة يصحبها تغيراً في المتغير التابع (عطية، 2005م، ص253)، ويشترط في الانحدار المتعدد أن يكون المتغير التابع متغيراً كمياً بينما المتغيرات المستقلة ممكن أن تكون من النوع الكمي أو الكيفي -اسمي أو رتبي- (فهيمى، 2005م، ص640). ويأخذ نموذج الانحدار المتعدد العديد من الصيغ الإحصائية للمتغيرات المستقلة من خلال التحويلات الإحصائية المختلفة واستخدام فترات الإبطاء التي سيتم ذكرها لاحقاً، ويتم تقدير النموذج بالعديد من الطرق الإحصائية المختلفة.

2. اختبارات السكون (Stationary tests): لقد اعتمدت الباحث على استخدام اختبارات سكون السلاسل للبيانات الزمنية والتي تعتبر من الشروط المهمة في تحليل إجراء التحليل الإحصائي لكافة البيانات المعتمدة على المتجهات الزمنية إذ إن تحقيق شرط السكون

والاستقرار لهذه السلاسل يعتبر عاملاً مهماً تستند إليه جودة النماذج القياسية المتعلقة بتحليل الاتجاهات وفقاً للبيانات التاريخية المتنوعة، ويتم تحقيق شرط السكون لهذه السلاسل من خلال اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة الاختبارات الأكثر شيوعاً والتي تتمثل في (Augmented Dickey Fuller – ADF) و (Phillips Perron – PP). ويعد اختبار (PP) أفضل من اختبار (ADF) لأنه الأخير قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive process) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (ARIMA – Autoregressive Integrated Moving Average) التي تنسب منهجيتها إلى بوكس – جنكيز (Box – Jenkins). وستستخدم الباحث في هذه الدراسة كلا الاختبارين للتحقق من سكون السلاسل الزمنية.

3. اختبار التكامل المشترك (Co-integration test): لأغراض القيام بتحقيق شروط النماذج القياسية الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية فقد قامت الباحثة بالتحقق من مدى وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ولتحقيق ذلك فقد قامت الباحثة بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية بفحص التكامل المشترك بين هذه السلاسل معاً، إذ إن هذا التكامل يتحقق بين متغيرات الدراسة إذا كان هناك اشتراكاً في الاتجاه بين هذه المتغيرات، ويقدم الاقتصاد القياسي العديد من طرق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، ومن أشهر هذه الطرق طريقة انجل وجرانجر (Engle-Granger) وطريقة جوهانسون (Johnson)، وتستخدم الطريقة الأولى في حالة النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعدها مشاهدات كبير، أما الطريقة الثانية والتي تنسب إلى (Johansen and Juselius (1990)) فهي الطريقة الأكثر عمومية في اختبار التكامل المشترك في جميع النماذج سواء أكانت بسيطة أم متعددة، حيث تتمثل فكرة اختبار جوهانسون في معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات اعتماداً على إحصاء الأثر (Trace Statistic) حيث يتم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي على الأقل (r) متجه، ويتم رفض هذه الفرضية مقابل قبول الفرض الذي ينص على أن عدد متجهات التكامل يزيد عن (r) متجه إذا كانت قيمة الإحصاء للقيمة العظمى (λ_{max}) وقيمة إحصاء الأثر (λ_{trace}) المحسوبتين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية مفترض (Brooks, 2008, p351).

4. المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square – OLS): إحدى طرق

التقدير الإحصائية الأكثر استخداماً في تقدير معاملات (معاملات) نموذج الانحدار، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية، 2005، ص256). ولطريقة المربعات الصغرى العادية عدة افتراضات أساسية يجب أن تتوفر في أي نموذج انحدار تم تقديره باستخدام هذه الطريقة، لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير والوثوق فيها وهذه الافتراضات هي: الاخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي، المتوسط الحسابي لبواقي النموذج يساوي صفرًا، حدود الخطأ متجانسة بمعنى ثبات تباين حد الخطأ، حدود الخطأ مستقلة عن بعضها البعض بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ، استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض في نماذج الانحدار المتعددة بمعنى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج (-Gujarati, 2004, P63) (P65) وقد تم الاعتماد على هذه الطريقة اثناء القيام بتقدير معاملات النموذج.

5. مبررات الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى: تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج وذلك بسبب أنها تقيس التأثيرات المباشرة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ولأنها تحقق الحد الأدنى لمجموع انحرافات القيم المقدرة عن القيم الفعلية، كم أنها تحقق تساوي مجموع القيم المقدرة مع القيم الفعلية، وتساوي مجموع انحرافات القيم المقدرة والفعلية عن متوسط القيم الفعلية صفر.

الدراسات السابقة

- Study (Kara, Amit & Nelson, Edward, 2002): study About “The Exchange Rate and Inflation in the UK”

تهدف الدراسة إلى التعرف على اهم استراتيجيات السياسة النقدية للمملكة المتحدة البريطانية المتبعة لمحاربة التضخم، وكذلك التركيز على أهم الروابط بين سعر الصرف والتضخم. واعتمدت الدراسة المنهج القياسي، مستخدمة بيانات سلاسل زمنية ربع سنوية، خلال الفترة (1964 - 2001)، وذلك للتعرف على العلاقات بين سعر الصرف ومستوى التضخم في المملكة المتحدة البريطانية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: يتغير سعر الصرف بشكل ضعيف مع ذلك نستنتج وجود تأثير لسعر الصرف على مستوى التضخم.

- Study (Strano, Amedeo, 2002): Study About “Money Supply and Inflation: How and how much can the Money Supply affect the Inflation Rate?”

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التضخم ونمو المعروض النقدي، وكذلك التعرف على درجة تأثير نمو المعروض النقدي على التضخم.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الظاهرة وقياسها، مستخدمة منهجية البانل داتا لأحدى عشر دولة، معتمدة على بيانات سلاسل زمنية مقطعية خلال الفترة (1972 - 2002)، حيث تمثلت الدول المستهدفة في الدراسة (الارجنتين، استراليا، بوليفيا، البرازيل، إسرائيل، اليابان، المكسيك، هولندا، سويسرا، تايلاند، ايسلندا " مثلت المملكة المتحدة").

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين التضخم ونمو المعروض النقدي بشكل عام، كما أن هناك ارتباط قوي بين التضخم ونمو المعروض النقدي في كل من البلدان المستهدفة، سواء كانت تعاني من تضخم مرتفع او تضخم منخفض.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد ما تم عرضه من دراسات سابقة تناولت بعض العوامل التي قد تؤثر في معدل التضخم في المملكة المتحدة او غيرها من الدولة، تبين أن جميع الدراسات السابقة توافقت مع الدراسة الحالية في كونها اعتمدت على أجزاء من أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية، وكذلك توافقت الدراسة في منهج المعتمد وهو المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك اعتمدت دراسة (Kara, Amit & Nelson, Edward, 2002) على بيانات السلاسل الزمنية.

واختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في كونها أهملت جوانب عدة من السياسات الاقتصادية، كالأنفاق الحكومي، وسعر الفائدة، ميزان المدفوعات.

النتائج التطبيقية للدراسة

بعد تجميع البيانات لمتغيرات الدراسة، قام الباحث بإجراء اختبارات أولية على متغيرات الدراسة المستقلة (اجمالي الانفاق الوطني" من اجمالي الناتج المحلي"، معدل الفائدة، سعر الصرف، المعروض النقدي بمعناه الواسع "% من اجمالي الناتج المحلي"، الإيرادات الضريبية) وتأثيرها على المتغير التابع (معدل التضخم)، وذلك من خلال اختبارات السكون واختبارات التكامل المشترك واختبارات الانحدار المتعدد، وبعد ذلك تم التوصل إلى النموذج النهائي، والذي تم اعتماده من قبل الباحث كنموذج أساسي لدراسة أثر السياسات الاقتصادية المتمثلة (اجمالي الانفاق الوطني، الإيرادات الضريبية، معدل الفائدة، سعر الصرف) على معدل التضخم، وفيما يلي عرض النتائج التطبيقية للنموذج الرئيسي للدراسة.

أولاً: التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة.

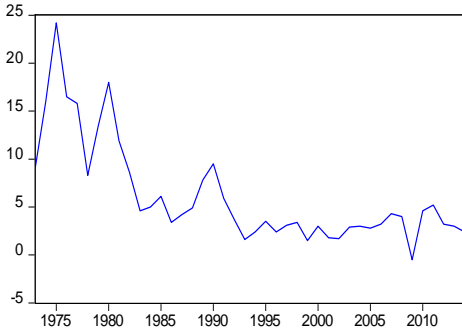
استخدم الباحث في هذه الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام بعض مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة، وكذلك أقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من المتغيرات، كما استعان الباحث بالأشكال البيانية لتوضيح التسلسل الزمني للمتغيرات خلال فترة الدراسة، والجدول (3) أدناه يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج، والشكل البياني (1) يوضح ذلك.

جدول (3): يوضح أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

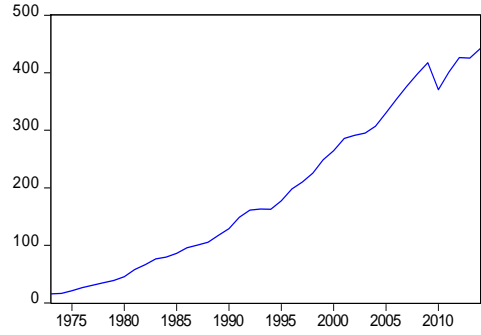
متغيرات الدراسة	مقياس المتغير	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
معدل التضخم (y)	%	42	6.17	5.35	-0.50	24.20
إجمالي الانفاق العام (x1)	%	42	101.10	1.66	97.23	104.74
معدل الفائدة (x2)	%	42	1.48	3.90	-12.17	6.43
سعر الصرف (x3)	£	42	0.58	0.08	0.40	0.77
الإيرادات الضريبية (x5)	مليار \$	42	195.82	139.37	15.66	442.08

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews

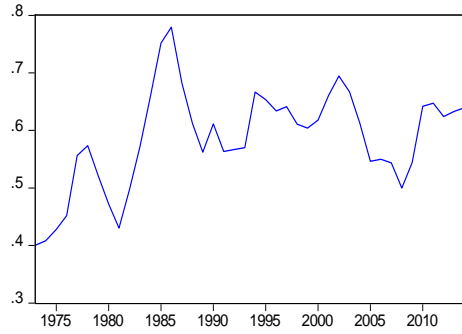
y



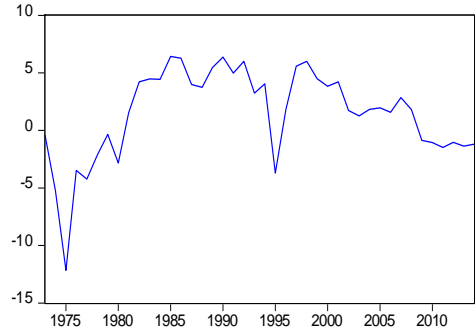
x5



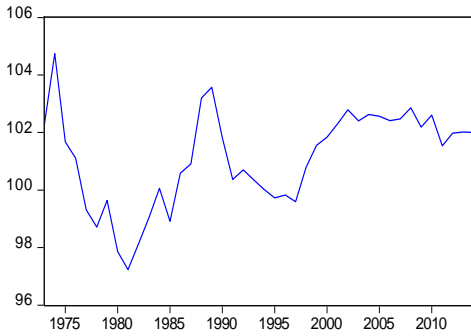
x3



x2



x1



الشكل البياني (1) يوضح التسلسل الزمني لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة (1973-2017)

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

1. معدل التضخم (%)

يتضح من خلال الجدول (1) أعلاه أن الوسط الحسابي لمعدل التضخم في المملكة المتحدة (6.17%) بانحراف معياري (5.35%)، وبلغت أقل قيمة لمعدل التضخم (-0.5%) وذلك في عام 2009م، بينما أعلى قيمة بلغت (24.20%) وذلك في عام 1975م، والشكل البياني (1) يوضح التغيرات الزمانية في معدلات معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

2. إجمالي الانفاق الوطني (%)

يتضح من خلال الجدول (1) أعلاه أن الوسط الحسابي لمعدل إجمالي الانفاق الوطني في المملكة المتحدة (101.10%) بانحراف معياري (1.66%)، وبلغت أقل قيمة لمعدل الانفاق الوطني (97.23%) وذلك في عام 1981م، بينما أعلى قيمة بلغت (104.74%) وذلك في عام 1974م، والشكل البياني (1) يوضح التغيرات الزمانية في معدلات إجمالي الانفاق الوطني خلال فترة الدراسة.

3. معدل الفائدة (%)

يتضح من خلال الجدول (1) أعلاه أن الوسط الحسابي لمعدل الفائدة في المملكة المتحدة (1.48%) بانحراف معياري (3.90%)، وبلغت أقل قيمة لمعدل الفائدة (-12.17%) وذلك في عام 1975م، بينما أعلى قيمة بلغت (6.43%) وذلك في عام 1985م، والشكل البياني (1) يوضح التغيرات الزمانية في معدلات الفائدة خلال فترة الدراسة.

4. سعر الصرف (£)

يتضح من خلال الجدول (1) أعلاه أن الوسط الحسابي لسعر صرف الجنيه إسترليني بالدولار الأمريكي في المملكة المتحدة (0.58) جنيه إسترليني بانحراف معياري (0.08) جنيه إسترليني، وبلغت أقل قيمة لسعر الصرف (0.40) جنيه إسترليني وذلك في عام 1973م، بينما أعلى قيمة بلغت (0.77) جنيه إسترليني وذلك في عام 1986م، والشكل البياني (1) يوضح التغيرات الزمانية في سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

5. الإيرادات الضريبية (مليار \$)

يتضح من خلال الجدول (1) أعلاه أن الوسط الحسابي للإيرادات الضريبية في المملكة المتحدة (195.82) مليار دولار بانحراف معياري (139.37) بالدولار الأمريكي، وبلغت أقل قيمة لسعر للإيرادات الضريبية (15.66) مليار دولار وذلك في عام 1973م، بينما أعلى قيمة

بلغت (442.08) مليار دولار وذلك في عام 2014م، والشكل البياني (1) يوضح التغيرات الزمانية في الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة. ثانياً: اختبارات سكون السلاسل الزمنية

الجدول التالي يوضح نتائج اختبارات السكون باستخدام اختباري (Augmented Dickey و (ADF – Fuller) و(Phillips Perron – PP) لاختبار سكون السلاسل الزمنية على أساس المستوى، وعلى أساس الفرق الأول (1st Difference) والفرق الثاني (2^{ed} Difference)، حيث يتضح أن جميع متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون عند مستوى دلالة 5% بعد أخذ الفروق الأولى لها وذلك حسب اختبار (ADF)، ونفس النتيجة كانت بحسب اختبار (PP) وصلة جميع متغيرات الدراسة لمرحلة السكون عند مستوى 5% بعد أخذ الفروق الأولى لها، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية ساكنة من الدرجة الأولى ($CI \sim (1)$) لأنها سكنت بعد الفروق الأولى بحسب اختبار (PP).

الجدول (4): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	اختبار ADF			اختبار PP		
	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
(Y) معدل التضخم	-	6.954*	-	-	10.054*	-
(X1) الانفاق الوطني	-	7.154*	-	-	7.044*	-
(X2) معدل الفائدة	-	7.794*	-	-	8.639*	-
(X3) سعر الصرف	-	3.721*	-	-	3.921*	-
(X5) الإيرادات الضريبية	-	6.695*	-	-	6.701*	1.624

* معنوية عند مستوى 5%، حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon:1996)، المصدر: إعداد الباحث حسب

مخرجات برنامج Eviews

ثالثاً: اختبارات التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

الجدول (5) يوضح نتائج اختبارات جوهانسون للتكامل المشترك والمتمثلة في اختبار الاثر (Trace) واختبار القيمة العظمى (Maximum)، حيث كانت نتيجة اختبار القيمة العظمى للفرضية التي تنص على ان عدد متجهات التكامل يساوي صفر ($r = 0$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستنج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ($r > 0$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجه تكامل وحيد على الأكثر ($r \leq 1$) غير معنوية وبذلك تم قبول هذه الفرضية والاستنتاج بوجود متجه تكامل وحيد على الأكثر ($r \leq 1$)، وكذلك كانت اختبار القيمة العظمى تدعم نتيجة اختبار الأثر، وبذلك يتأكد لنا وجود متجه تكامل مشترك واحد على الأكثر بين متغيرات النموذج. حيث أن القيم المحسوبة للاختبارات كانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وذلك عند اختبار الفرضية العدمية الأولى ($r = 0$)، بينما كانت القيم المحسوبة للاختبارات أقل من القيم الجدولية عند مستوى 5% وذلك عند اختبار الفرضية العدمية الأولى ($r \leq 1$).

الجدول (5) : نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)

اختبار الأثر			
قيمة الاختبار Statistics	القيمة الحرجة Critical value	الفرضية البديلة	فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك
	5%		
82.91	69.82	$r > 0$	$r = 0$
46.68	47.86	$r > 1$	$r \leq 1$
23.53	29.80	$r > 2$	$r \leq 2$
6.65	15.49	$r > 3$	$r \leq 3$
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level			
اختبار القيمة العظمى			
36.22	33.88	$r > 0$	$r = 0$
23.15	27.58	$r > 1$	$r \leq 1$
16.88	21.13	$r > 2$	$r \leq 2$
6.05	14.26	$r > 3$	$r \leq 3$
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level			

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews

رابعاً: نتائج تقدير نموذج الدراسة

فيما يلي عرض تفصيلي لنتائج التقدير الاحصائي لنموذج الدراسة الذي يدرس وتأثير المتغيرات المستقلة (اجمالي الانفاق الوطني" من اجمالي الناتج المحلي"، سعر الفائدة، سعر الصرف، الإيرادات الضريبية)، على المتغير التابع (معدل التضخم)، ومن ثم تم تقدير النموذج بأفضل صورة له. والجدول (4) أدناه يوضح نتائج التقدير، حيث يشمل الجدول على معاملات الانحدار للمتغيرات المدرجة في النموذج بصورتها الخام ولصعوبة تفسيرها أحياناً، تم حساب المرونة الاقتصادية لجميع المتغيرات ودرجتها في الجدول أدناه.

جدول (6): نتائج تقدير نموذج الانحدار

المتغير التابع "معدل معدل التضخم"						
VIF	P-Value	قيمة اختبار "t"	الخطأ المعياري S.E	المرونة Elasticity	المعاملات المقدرة Coefficients	المتغيرات المستقلة
1.36	0.956	0.055	0.27	0.24	0.01	X1
1.34	0.000	-5.563	0.11	-0.15	-0.64*	X2
1.54	0.011	-2.665	5.49	-1.39	-14.62**	X3
1.54	0.000	-6.205	0.00	-0.68	-0.02*	X5
-	0.510	0.665	27.61	2.97	18.36	Const ant
R-Square = 0.808, Adjusted R-square = 0.787, DW = 1.46						
F-statistics = 38.873, Prob(F) = 0.000, Mean (VIF) = 1.44						

* معنوي عند مستوى 1%، ** معنوي عند 5%، المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews

يتضح من نتائج الجدول السابق ان قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج بلغت (0.787) وهذه القيمة تعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج تفسير 78.7% من التغير في المتغير التابع (معدل التضخم)، أو بمعنى أن 78.7% من التغيرات في المتغير التابع يعود سببها للمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

ومن خلال الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بتأثير معدل الفائدة على معدل التضخم تشير النتائج لوجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% حيث بلغ معامل الانحدار (-0.64) بمرونة اقتصادية سالبة (-0.15)، وذلك يعني أن استجابة معدل التضخم لمعدل الفائدة

استجابة عكسية، بحيث أن تغير معدل الفائدة بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير معدل التضخم بالانخفاض بنسبة 1.5%.

وفيما يتعلق بتأثير سعر صرف العملية المحلية بالدولار الأمريكي على معدل التضخم تشير النتائج لوجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% حيث بلغ معامل الانحدار (-14.62) بمرونة اقتصادية سالبة (-1.39)، وذلك يعني أن استجابة معدل التضخم لسعر الصرف استجابة عكسية، بحيث أن تغيرت قيمة سعر الصرف بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير معدل التضخم بالانخفاض بنسبة 13.9%.

وأخيراً بما يتعلق بتأثير الإيرادات الضريبية في معدل التضخم تشير النتائج لوجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% حيث بلغ معامل الانحدار (-0.02) بمرونة اقتصادية سالبة (-0.68)، وذلك يعني أن استجابة معدل التضخم للإيرادات الضريبية استجابة عكسية، بحيث أن تغيرت قيمة الإيرادات الضريبية بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير معدل التضخم بالانخفاض بنسبة 6.8%.

خامساً: نتائج تشخيص نموذج الدراسة المقدر:

أ. معامل التحديد ومعنوية النموذج

بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج ككل (0.787) وهذا يشير لأن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 78.2% من التغير الحاصل في المتغير التابع (معدل التضخم) والنسبة الباقية تعود للخطأ العشوائي وعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج، كما كانت جميع متغيرات النموذج ذات دلالة إحصائية، وبشكل عام كان نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% حيث بلغت قيمة اختبار (F = 38.873) باحتمال (Prob. = 0.000)، وهذا يشير لجودة النموذج المقدر. (انظر نتائج تقدير النموذج، جدول 4).

ب. استقلال حدود الخطأ (البواقي)

استقلال حدود الخطأ او خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تم التأكد من خلو النموذج من هذه المشكلة باستخدام اختبار (DW)، علماً بأن قيمة اختبار درابون واتسون (DW) تتراوح بين 0 و 4، وكلما اقتربت من الصفر يكون هناك ارتباط ذاتي إيجابي، في حين انها اذا اقتربت من الأربعة يكون هناك ارتباط ذاتي سلبي، بينما عندما تقترب من القيمة 2 لا يوجد ارتباط ذاتي (Diebold, P51, 2018)، وفي هذا النموذج بلغت قيمة الاختبار المحسوبة (DW = 1.46) وهي قيمة قريبة من القيمة 2 مما يدعم قبول الفرضية التي تشير

لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج (انظر نتائج تقدير النموذج، جدول 6)، ويؤكد ذلك نتيجة اختبار (LM) التي بلغت (2.597) باحتمال ($P\text{-value} = 0.089$) وهو أكبر من مستوى 0.05 ممكن يؤكد لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، والجدول (7) يوضح نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي.

جدول (7): نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
LM	2.597	0.089

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews

ج. مساواة متوسط حدود الخطأ للصفر

تم اختبار مساواة متوسط حدود الخطأ للصفر باستخدام اختبار (One Sample T-test) وكانت النتائج تشير لأن قيمة الاختبار تساوي ($T = 0.000$) باحتمال ($P\text{-value} = 1.000$) وهو أكبر من 0.05 مما يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط حدود الخطأ يساوي صفر، والجدول (8) يوضح نتائج الاختبار.

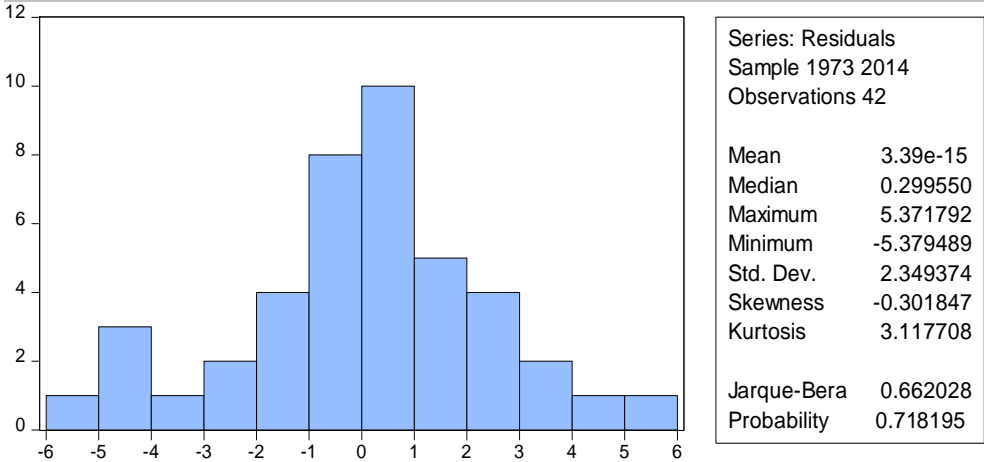
جدول (8): نتائج اختبار T لمساواة متوسط حدود الخطأ للصفر

Test	Test Value	Prob.
One Sample T-test	0.000	1.000

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews

د. التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ.

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي لمتغير الخطأ العشوائي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) فكانت النتائج تشير لأن قيمة الاختبار تساوي (0.662) باحتمال ($P\text{-value} = 0.718$) وهو أكبر من 0.05 مما يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن حدود الخطأ العشوائي موزعة توزيعاً طبيعياً، والشكل (2) أدناه يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ.



المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews

شكل (2): نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي لحدود الخطأ

هـ. تجانس حدود الخطأ

شرط تجانس حدود الخطأ يقصد به ثبات تباين حدود الخطأ، وتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار (White) فكانت النتائج تشير لأن قيمة الاختبار تساوي ($F = 0.800$) باحتمال ($P\text{-value} = 0.533$) وهو أكبر من 0.05 مما يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على ان حدود الخطأ متجانسة، والجدول (9) يوضح نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ.

جدول (9): نتائج اختبار White لتجانس حدود الخطأ

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
White	0.800	0.533

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews

و. استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض

شرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض يقصد به عدم وجود ترابط عالي بين المتغيرات المستقلة فيما بينها واختلال هذا الشرط يسبب مشكلة الازدواج الخطي، وتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار معامل تضخم التباين ($Variance\ Inflation\ Factor - VIF$) حيث أن متوسط معامل تضخم التباين بلغ (1.44) وهو أقل من 5 وبشكل عام معاملات تضخم التباين للمتغيرات المستقلة لم تتجاوز القيمة 5 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي في النموذج، مما يدعم جودة النموذج المقدر (انظر نتائج تقدير النموذج، جدول 6).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. تشير نتائج الدراسة الى ان المملكة المتحدة وخلال الفترة 1973 حتى العام 2017 انتهجت سياسة مالية توسعية بالتوازي مع العمل على تخفيض الفوائد البنكية، وقد نجحت في إبقاء معدلات التضخم الاقتصادي ضمن الحدود المسموحة بالرغم من انخفاض معدلات الفوائد البنكية.
2. تواجه بريطانيا في الوقت الراهن تحديات اقتصادية كبيرة خاصة بعد قرار انسحابها من الاتحاد الأوروبي وانخفاض تصنيفها ضمن الدول الخمس الكبرى اقتصادياً.
3. اشارت نتائج الدراسة الى وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية بين معدل الفائدة والتضخم الاقتصادي أي ان استجابة معدل التضخم لمعدل الفائدة استجابة عكسية، اذ أن تغير معدل الفائدة بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير معدل التضخم بالانخفاض بنسبة 1.5% في الاقتصاد البريطاني.
4. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لسعر صرف الجنيه الإسترليني على معدلات التضخم في بريطانيا وبمرونة اقتصادية سالبة (-1.39)، أي ان تغير قيمة سعر الصرف بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي انخفاض معدل التضخم بنسبة 13.9% في المملكة المتحدة.
5. تشير نتائج الدراسة الى وجود أثر سلبي معنوي ذو دلالة إحصائية للإيرادات الضريبية على معدلات التضخم وبمرونة اقتصادية سالبة (-0.68)، أي ان استجابة معدل التضخم للإيرادات الضريبية استجابة عكسية، بحيث أن تغيرت قيمة الإيرادات الضريبية بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير معدل التضخم بالانخفاض بنسبة 6.8% في اقتصاد المملكة المتحدة.

ثانياً: التوصيات

1. يجب على المملكة المتحدة العمل على أكثر من صعيد لمواجهة التحديات الاقتصادية التي فرضت عليها بعد قرار انسحابها من الاتحاد الأوروبي، اذ يجب عليها ان تركز على سياساتها الاقتصادية الداخلية بشكل متوازن مع التركيز والاهتمام بسياساتها الخارجية وخصوصاً تلك المتعلقة بعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الخارجية وضرورة إعادة إقرار

اتفاقيات تجارية تمكنها من تعويض الاضرار التي قد تلحق بتجارتها الخارجية كنتيجة لفقدانها العديد من المزايا التي يوفرها لها انضمامها للاتحاد الأوروبي.

2. ضرورة العمل على حفز الإنتاجية داخل الاقتصاد البريطاني تلافيا للتوقعات المرتبطة بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير بعد قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي وذلك عبر انتهاج سياسة مالية توسعية بالتوازي مع تبني سياسة نقدية توسعية، مع ضرورة الحذر عند استخدام الأدوات المرتبطة بالسياسة النقدية حتى تبقى معدلات التضخم في الحدود المسموح بها.

3. ضرورة العمل على تعظيم الإيرادات الضريبية التي من المتوقع ان تشهد تراجعاً بعد قرار خروجها من الاتحاد الأوروبي وذلك عبر تقديم تسهيلات مصرفية وتوسيع قاعدة الانفاق الحكومي اللازمة لتسهيل عمل المشاريع الاستثمارية القائمة.

قائمة المراجع

1. الموسوي، محمود ونجم الدين، عدنان وحسين، الاء (2015). قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة. مجلة الإدارة والاقتصاد. (3)10، 29-50.
2. ذكر الله، احمد (2016). التدايعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. إسطنبول. تركيا.
3. عطية، عبد القادر الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005.
4. فهمي، محمد شامل، الإحصاء بلا معاناة المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج SPSS، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2005م.
5. نصر، عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد القياسي. الرياض: جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات 1995م.
6. منصور، أسماء، 2015م: دراسة بعنوان "دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
7. سيف الدين، حماد، 2015م: دراسة بعنوان "السياسة المالية وأثرها على الاستثمار - دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بكسرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
8. جبار، بشرى، 2013م: دراسة بعنوان "السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
9. منظمة العمل الدولية، 2014م: تقرير بعنوان "السياسات الاقتصادية: مقارنة عمالية"، منشورات مشروع تعزيز قدرات المن

1. Angeriz, A., Arestis,p (2010). **MONETARY POLICY IN THE UK**. Cambridge Centre for Economic and Public Policy.
2. Massipe, A (2011). **British and French Libraries facing the economic crisis**. **ENCATC JOURNAL OF CULTURAL MANAGEMENT AND POLICY**. (3)1. 61-67.
3. Department of Land Economy, University of Cambridge.
4. Diebold, Franeis, **Econometrics: A Predictive Modeling Approach**, University of Pennsylvania, Edition 2018, Version Wednesday 14th March, 2018
5. brooks, Chris, **introductory econometrics for finance**, second edi ,Cambridge university, new yourk,2008.
6. Gujarati,basic Economics, Forth the McGraw-Hill companies ,2004.
7. AGUNG , I GUSTI NGRAH , "Time Series Data Analysis Using Eviews",2009 John Wiley & Sons (Asia) Pte Ltd.
8. Kozhan, Roman, **Financial Econometrics – with Eviews**, Ventus publishing ApS, 2010.
9. Bum and Jeon, (2005), «Demographic Changes and Economic Growth in Korea», SKKU ERIWP- 06/05.
10. Kammoun & Boujelbene, **Relationship between C.E.O Ownership and the debt**, international Journal of business and social science, vol.3 No.6;[Special issue-march 2012].centre for promoting ideas, usa.